قرائن إعلال وترجيح الروايات من خلال كتابي "التمييز" لمسلم بن الحجاج القشيري و"العلل" لابن أبي حاتم الرازي دراسة نظرية تطبيقية

أ.د. سعود عبد الله بردي المطيري(*)

• **المقدمة:**

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليما مزيدا إلى يوم الدين.

أما بعد،،،

فإن الله تعالى بلطيف عنايته أقام لسنة رسوله صلى الله عليه وسلم أئمة حفاظا، فقاموا بانتقاد رواتها، وتصحيح ألفاظها، فحفظ الله بهم سُنة رسوله عليه الصلاة والسلام.

وهؤلاء الأئمة الحفاظ، وصيارفة الحديث ونقَّادِه كانوا قد وضعوا القواعد والأسس التي ميّزوا فيها بين صحيح الأخبار وسقيمها، وذلك من خلال القرائن التي بثوها في مصنفاتهم، أو نقلها الناس عنهم.

ومن مظان وجود تلك القرائن كتابين عظيمين هما كتاب "التمييز" للإمام مسلم بن الحجاج القشيري صاحب الصحيح، وكتاب "العلل" للحافظ ابن أبي حاتم الرازي، فقد جمعا في هذين الكتابين دقائق علل الحديث، والقرائن التي ترجّح الخبر أو تضعفه، أو تعدّل الراوي أو تجرحه.

(*) إمام وخطيب في وزارة الأوقاف وأستاذ منتدب للتدريس في جامعة الكويت كلية الشريعة.

ولما كان الوقوف على تلك القرائن، وكيفية استنباط النقاد لها، وطرائقهم في إعمالها وتطبيقها، وفائدة ذلك على الناظر في علم الحديث، وتقوية ملكة النقد لديه، كل هذا رغّبني في اختيار موضوع: (قرائن إعلال و ترجيح الأخبار) من خلال الكتابين المذكورين.

- **خطة البحث:**

يشتمل البحث على: مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وفهرس.

*** التمهيد:**

وفيه بيان نبذة عن قرائن ترجيح الأخبار أو إعلالها، وما السبيل إلى إدراكها، وعن أحكامها، وطرائق الأئمة في بيانها.

*** المقدمة:**

وفيها بيان أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطة البحث.

*** المبحث الأول:**

ويشتمل على التعريف بمفردات عنوان البحث من الجانب اللغوي والاصطلاحي.

*** المبحث الثاني:**

ويشتمل على بيان قرائن إعلال و ترجيح الأخبار.

*** الخاتمة:**

وفيها ذكر أهم نتائج البحث.

• **التمهيد:**

تعتبر معرفة القرائن التي يقوم عليه قَبول الخبر وترجيحه، أو ردّه وإعلاله من أهم المسالك التي سلكها النقاد في إصدار أحكامهم سواء كانت تتعلق بالرواة، أو بالأخبار، أو بمعنى آخر سواء كانت تتعلق بالمتون أو بالأسانيد.

وهذه القرائن تارة تكون للتعديل أو الترجيح، وتارة تكون للإعلال أو التجريح، وهي قرائن تدرك أحيانا بتنصيص الناقد على قرينة تتعلق بالخبر، وحكمه فيه بالقبول أو الإعلال.

وأحيان أخرى تدرك هذه القرائن من خلال تتبع طرائق النقاد في حكمهم على الآثار أو رواة الأخبار.

قال ابن عبد الهادي في كتاب البسملة كما نقله الزيلعي عنه، وهو يذكر زيادة الثقة:

(وتقبل في موضع آخر لقرائن تخصها، ومن حكم في ذلك حكمًا عامًا فقد غلط بل كل زيادة لها حكم يخصها: ففي موضع يجزم بصحتها، وفي موضع يغلب على الظن صحتها، وفي موضع يجزم بخطأ الزيادة، وفي موضع يغلب على الظن خطأها، وفي موضع يتوقف في الزيادة)[١].

وقال ابن حجر: (والذي يجري على قواعد المحدثين أنهم لا يحكمون عليه بحكم مستقل من القبول والرد، بل يرجحون بالقرائن)[٢].

---

(١) نصب الراية لأحاديث الهداية، للحافظ عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (١/٣٣٦ – ٣٣٧).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح، أحمد بن حجر العسقلاني (٢/٦٨٧).

• **المبحث الأول: التعريف بمفردات عنوان البحث من الجانب اللغوي والاصطلاحي:**

القرائن في اللغة:

القرائن جمع قرينة، وهي مأخوذة من الاقتران و المصاحبة، يقال: اقترن الشيء بغيره،و قارَنْتُه قِرانًا صاحبتُه، والقَرِينُ الصاحب،وقَرِينةُ الرجل امرأته[١].

القرائن في الاصطلاح:

عرفها الجرجاني بقوله: أمر يشير إلى المطلوب[٢].

الإعلال في اللغة:

ذكر ابن فارس: أن لكلمة (عل) أصولاً ثلاثة صحيحة:

أحدها: التكرر أو التكرير، والثاني: العائق الذي يعوق، الثالث: الضعف في الشيء[٣].

ولعلّ أقربها لاصطلاح المحدثين الأصل الثالث.

قال الفيروز آبادي: (والعِلّةُ بالكسر: المرَضُ.علّ يَعِلُ واعتَلّ وأعَلَّهُ الله تعالى فهو مُعَلٌّ وعَليلٌ)[٤].

الإعلال في الاصطلاح :

الإعلال بمعنى العلة، وقد عرّف الحافظ العراقي العلة، فقال: (خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح)[٥].

---

(١) مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي، والقاموس المحيط، الفيروزآبادي، مادة: (قرن).

(٢) التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني (ص :٢٢٣).

(٣) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس الرازي (١٢/٤ - ١٤).

(٤) القاموس المحيط، الفيروزآبادي، مادة: (علل).

(٥) النكت الوفية بما في شرح الألفية، برهان الدين البقاعي (٥٠١/١).

الترجيح في اللغة:

رَجَحَ الشيءُ على الشيء رُجوحًا ورَجاحًا، ورَجَحَ الميزان يرجُح ويرجَح بالضم والفتح رُجْحَانا فيهما أي مال، و أرْجَحَ له و رَجَّحَ تَرْجِيحا أي أعطاه رَاجِحًا[1].

الترجيح في الاصطلاح :

عرّفه السيوطي، فقال: (تقوية إحدى الأمارتين على الأخرى، ليعمل بها)[2].

- **المبحث الثاني: قرائن إعلال وترجيح الأخبار:**

١- من القرائن سلوك الجادة المشهورة لإحدى الروايات:

وهي قرينة يخطئ فيها كثير من رواة الأخبار والآثار ،وهو أن يأتي من طريق إسناد مشهور أحاديث كثيرة، كإسناد مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، أو سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

فلشهرة هذه الأسانيد، وكثرة ما روي بها من الأحاديث، قد يزل لسان أحد الرواة عند روايته لحديث من طريق مالك، أو سهيل، فيسبق ذهنه إلى الإسناد المشهور المروي من طريق أحدهم، ويكون الصحيح عن مالك مثلا من غير طريق نافع.

ويعبر النقاد عن مثل هذا الخطأ، بقولهم: سلك الجادة، أو لزم الطريق، أو أخذ طريق المجرة، أو غيرها من العبارات.

(١) جمهرة اللغة، محمد بن الحسن بن دريد (٤٣٧/١)، مختار الصحاح مادة: (رجح).
(٢) معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، جلال الدين السيوطي (ص: ٦٩).

ومن الأمثلة على هذه القرينة:

قول ابن أبي حاتم: (وسألت أبي، وأبا زرعة، عن حديث، رواه سهل بن حمّاد أبو عتّاب – وهو صدوق –[١]، عن عبد الله بن المُثنّى، عن ثُمامة، عن أنس، عن النّبيِّ صلى الله عليه وسلم...) فقال أبي، وأبو زرعة جميعًا: رواه حمّاد بن سلمة، عن ثُمامة بن عبد الله، عن أبي هريرة، قال أبو زرعة: وهذا الصحيح.

وقال أبي: هذا أشبه عن أبي هريرة، عن النّبيِّ صلى الله عليه وسلم، ولزِم أبو عتّابِ الطّريق، فقال: عن عبد الله، عن ثُمامة، عن أنس)[٢].

فقول أبي حاتم: (ولزِم أبو عتّاب الطّريق) وذلك لأن ثمامة بن عبد الله بن أنس ابن مالك، فهو حفيد أنس رضي الله عنه، فجرت العادة روايته عن جده، فسلك أبو عتاب تلك الجادة المشهورة، وهو ليس من أهل الإتقان، فجعل رواية ثمامة عن جدّه أنس، والصحيح أنها عن أبي هريرة رضي الله عنه، كما هي رواية حماد بن سلمة.

ومن الأمثلة كذلك: ما قاله ابن أبي حاتم: (وسألت أبي عن حديث، رواه محمد بن سليمان الأصبهاني – صدوق يخطئ –[٣]، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النّبيِّ صلى الله عليه وسلم ...).

فقال أبي: هذا خطأٌ، رواه سهيل، عن أبي إسحاق، عن المسيب بن رافع، عن عمرو بن أوس، عن عنبسة، عن أُمِّ حبيبة، عن النّبيِّ صلى الله عليه وسلم.

---

(١) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (٦٣٧).

(٢) علل الحديث، لابن أبي حاتم الرازي (١/٢٢٤، ٢٢٥).

(٣) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (٥٩٣٠).

وقال أبي: كنت معجبًا بهذا الحديث، وكنت أرى أنّه غريب، حتّى رأيت سهيل، عن أبي إسحاق، عن المسيب، عن عمرو بن أوس، عن عنبسة، عن أُمّ حبيبة، عن النّبيّ صلى الله عليه وسلم، فعلمت أن ذاك لزم الطريق)[1].

فقول أبي حاتم: (فعلمت أن ذاك لزم الطريق) أي الطريق المشهورة وهي: سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، و قصد بذلك محمد بن سليمان الأصبهاني. قال النسائي عند إخراجه للحديث من طريق سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة: (هذا خطأ، ومحمد بن سليمان ضعيف)[2].

ومنها كذلك: حديث رواه عبد الله بن أبي قتادة، عن جابر رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: (من ترك الجمعة ثلاثا من غير عذر طبع على قلبه).

رواه ابن أبي ذئب هكذا: (عبد الله بن أبي قتادة، عن جابر رضه الله عنه).

ورواه الدراوردي بالإسناد المشهور، وهو: عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

فقال أبو جاتم: (ابن أبي ذئب أحفظ من الدراوردي، وكأنّهُ أشبه، وكأنّ الدراوردي لزِم الطّريق)[3].

ومنها: قول أبي حاتم عن حديث جاء من طريق عطاء بن السائب، عن

(١) علل الحديث، لابن أبي حاتم الرازي (١/٣٤٣).
(٢) السنن الصغرى، أحمد بن شعيب النسائي (ص: ٢٥٦).
(٣) علل الحديث، لابن أبي حاتم الرازي (١/٤٨٥).

محارب ابن دثار، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وجاء من وجه آخر من طريق أبي إسحاق الشّيباني، عن محارب، عن أبي الصّدّيق النّاجيّ، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ... مرسلاً.

قال: (هذا بيّن عوار حديث عطاء، وهذا أشبه، لو كان عن ابن عمر، كان أسهل عليه حفظًا من أبي الصّدّيق، وكان عطاء بن السّائب ساء حفظه)[1].

ومعنى ذلك أن رواية محارب بن دثار، عن ابن عمر رضي الله عنهما جادة، فلما جاءت رواية أبي إسحاق الشّيباني، عن محارب، عن أبي الصّدّيق النّاجيّ على خلاف الجادة تبينت علة حديث عطاء، وأن الرواية المرفوعة أسهل من المرسلة.

ومنها: ما قاله أبو حاتم عن حديث رواه رَوْحُ بن عُبَادَة، عن هشام بن حَسَّان، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ورواه السكن بن إسماعيل الأصم، عن هشام بن حسان، عن هشام بن عروة، عن يحيى بن سعيد، عن عائشة رضي الله عنها.

قال: (هذا الحديث أفسد حديث روح بن عبادة وبين علته وهذا الصحيح ولا يحتمل أن يكون، عن أبيه عن عائشة، عن النبي صلى الله عليه وسلم فيروى عن يحيى بن سعيد عن عائشة أشبه، ولو كان عن أبيه كان أسهل عليه حفظًا)[2].

---

(١) علل الحديث، لابن أبي حاتم (٦٥٦/١، ٦٥٧).

(٢) المصدر السابق (١٨٤/٣).

وقصد أبو حاتم بذلك أن روح بن عبادة سلك الجادة بقوله: هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها.

٢- من القرائن أن تكون للراوي رواية وأصل يشتهر به:

ومن الأمثلة على هذه القرينة:

ما ذكره ابن أبي حاتم عن أبي زرعة قوله: (أنا إلى حديث الشعبي بلا عروة أميل، إذ كان للشعبي أصلٌ في المسح)[١].

فمعنى قول أبي زرعة: (إذ كان للشعبي أصلٌ في المسح) أن أصل رواية الشعبي المشهورة في المسح مخرجة في الصحيحين[٢] برواية الشعبي عن عروة بن المغيرة، عن أبيه.

فحينما اختلف على الراوي، و جاءت رواية أخرى بلا ذكر عروة، تبين حفظ الراوي لما روى من عدم ذكر الزيادة في الإسناد.

٣- من القرائن أن يكون للراوي أصحاب هم خاصته، و أحفظ الناس لحديثه:

وهذه تعتبر من أهم القرائن التي ينظر فيها نقاد الحديث للترجيح بين الروايات، فاختصاص الراوي بشيخه كطول الملازمة، أو الحفظ، أو نحو ذلك له حظ من الترجيح والنظر.

ولهذا قسم بعض أهل العلم أصحاب الحفاظ من الرواة إلى طبقات،

(١) علل الحديث، لابن أبي حاتم (١/٢٠١).

(٢) صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري (٢٠٦)، صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري (٦٣١).

كتقسيم أصحاب نافع إلى تسع طبقات، وأصحاب الأعمش إلى سبع طبقات[١]، و تقسيم أصحاب الزهري إلى خمس طبقات[٢].

ويعبرون عن قرينة الاختصاص بعبارات كقولهم: فلان أثبت الناس فيه، أو أحفظ فيه، أو إذا خولف فيه فالقول قوله، وغير ذلك من العبارات الدالة على اختصاص الراوي في شيخه.

ومن الأمثلة على هذه القرينة:

حديث رواه جعفر بن سليمان الضبعي، عن ثابت البناني، عن عمر بن أبي سلمة، عن أم سلمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها...الحديث.

فخالفهما حماد بن سلمة فقال: عن ثابت البناني، عن عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، عن أم سلمة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم. فزاد فيه: (عن أبيه).

فقال أبو حاتم: (وهذا أصح الحديثين: زاد فيه رجلا، وقال: أضبطُ الناس لحديث ثابت، وعلي بن زيد حماد بن سلمة، بيّن خطأ الناس)[٣].

قال الإمام مسلم: (... والدليل على ما بينا من هذا اجتماع أهل الحديث، ومن علمائهم، على أن أثبت الناس في ثابت البناني، حماد بن سلمة. كذلك قال: يحيى القطان، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وغيرهم من أهل المعرفة)[٤].

---

(١) الطبقات، أحمد بن شعيب النسائي (ص: ٥٣)، (ص: ٧٨).

(٢) شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي (١/٣٩٩ - ٤٠١).

(٣) علل الحديث، لابن أبي حاتم (٢ /٨٥).

(٤) التمييز، مسلم بن الحجاج (ص: ١٩٥).

وقال ابن المديني[1]: أثبت الناس في ثابت البناني حماد بن سلمة.

ولهذا قدم أبو حاتم في هذا الحديث رواية حماد بن سلمة على غيره لهذه القرينة.

قيل ليحيى بن معين: أيهما أحب إليك في ثابت: سليمان بن المغيرة أو حماد بن سلمة؟ قال: (كلاهما ثقة ثبت، وحماد بن سلمة أعرف بحديث ثابت من سليمان) [2].

ومن الأمثلة كذلك:

ما ذكره الإمام مسلم عن حديث رواه عبد العزيز بن أبي رواد، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: (كان الناس يخرجون صدقة الفطر في عهد النبي صلى الله عليه وسلم صاع شعير أو تمر أو سلت أو زبيب، فلما كان عمر، وكثرت الحنطة جعل عمر نصف صاع حنطة مكان صاع من تلك الأشياء).

ثم ذكر رواية مالك، وعبيد الله، وأيوب، والليث وغيرهم، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما:

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر...).

ثم قال مسلم: (فهؤلاء الأجلة من أصحاب نافع قد أطبقوا على خلاف رواية ابن أبي رواد في حديثه صدقة الفطر) ثم قال: (فقد عرف من عقل الحديث وأسباب الروايات حين يتابع هؤلاء من أصحاب نافع على خلاف ما روى ابن أبي رواد)[3].

(١) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (١/٤٨٣).

(٢) سؤالات ابن الجنيد، ليحيى بن معين (١٧٢).

(٣) التمييز، مسلم بن الحجاج (ص: ١٨٢، ١٨٣).

ومن الأمثلة كذلك:

قول أبي زرعة:(الأعمش حافظ، وأبو معاوية، وعيسى بن يونس، وابن نمير، وهؤلاء قد حفظوا عنه، ومن غير حديث الأعمش: الصحيح، عن ابن أبي ليلى، عن بلال، بلا كعب.

ورواه منصور، وشعبة، وزيد بن أبي أُنيسة، وغير واحد، إنّما قلت: من حديث الأعمش)[١].

جعل أبو زرعة الصحيح من حديث الأعمش هي رواية أبي معاوية، وعيسى، وابن نمير، وهي التي جاءت عن الأعمش، عن الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ،عن كعب بن عجرة، عن بلال، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وإنما رجح أبو زرعة ذلك لأن أبا معاوية أحفظ الناس لحديث الأعمش[٢].

فهذا شعبة بن الحجاج يقول لجلسائه حينما دخل أبو معاوية عليهم يوما في أحد المجالس: (هذا صاحب الأعمش، فاعرفوه)[٣].

وأسند ابن أبي حاتم عن أبي معاوية أنه قال: (كنت أكون إلى جنب شعبة ببغداد وهو يحدث، فإذا حدث عن الأعمش بشيء كان ينبهني فيقول: أكذلك يا محمد؟ فأقول: نعم)[٤].

---

(١) علل الحديث، لابن أبي حاتم (٢٠٦/١).

(٢) تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (٤١١).

(٣) تاريخ بغداد، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي(٢٤٤/٥).

(٤) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٢٤٧/٧).

ورواية أبي معاوية، وعيسى بن يونس أخرجها مسلم في الصحيح[1].

ومن الأمثلة كذلك:

ما قاله الرازيان عن حديث رواه عبد العزيز الْمَاجَشُونُ، عن الزهري، عن محمود بن لَبِيدٍ، عن عباد بن تميم، عن عمّه عبد الله بن زيد بن عاصم، قال: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم مُسْتَلْقِيًا.

فَقَالا: (خالف عبد العزيز الماجشون أصحاب الزهري في ذلك، أدخل فيما بين الزهري وعباد: محمود بن لبيد، ولم يدخله أحد من الحفاظ)[2].

وقد أخرج الشيخان[3] رواية الإمام مالك وابن عيينة عن الزهري، عن عباد، به.

ومالك وابن عيينة من أثبت أصحاب الزهري.

من القرائن أن يكون الراوي غير مشهور بالرواية عمن جاءت الرواية عنه في الخبر: وهذه من القرائن التي يذكرها النقاد، وقد نبه عليها الحافظ ابن عبد الهادي وهو يبين شرط الشيخين، فقال: (وأعلم أن كثيرًا ما يروي أصحاب الصحيح حديث الرجل عن شيخ معين لخصوصيته به، ومعرفته بحديثه وضبطه له، ولا يخرجون من حديثه عن غيره لكونه غير مشهور بالرواية عنه)[4].

(١) صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري (٦٣٧).

(٢)علل الحديث، لابن أبي حاتم (٦١/٣).

(٣) صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري (٤٧٥)، صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري (٢١٠٠).

(٤) الصارم المنكي في الرد على السبكي، لابن عبد الهادي الحنبلي (ص: ١٩٤، ١٩٥).

ومن الأمثلة على هذه القرينة:

قول ابن أبي حاتم: (وسألت أبي عن حديث رواه مروان الطَّاطَرِيُّ[1]، عن أبي إسحاق الفَزَارِيِّ، عن موسى بن أبي عائشة، أنّهُ سمع أنسًا، قال: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم توضأ فخلّل لحيته ؟ قال أبي: الخطأ من مروان، موسى بن أبي عائشة يُحدِّث، عن رجل، عن يزيد الرّقاشِيِّ، عن أنس، عن النّبي صلى الله عليه وسلّم)[2].

والقرينة التي نبّه إليها أبو حاتم أن ابن أبي عائشة غير مشهور بالرواية عن أنس رضي الله عنه، وإنما يروي عنه بواسطة، فقول مروان: (عن موسى بن أبي عائشة، أنّهُ سمع أنسًا) خطأ منه.

٤- من القرائن أن يكون الحديث يشبه حديث الضعفاء ،ولا يشبه حديث الثقة:

وهذه القرينة يقررها نقاد الحديث وحفاظه من خلال نقدهم للمرويات، وقد بين الحافظ ابن رجب طريقتهم في مسلك هذه القرينة، فقال: (قاعدة مهمة: حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان، فيعللون الأحاديث بذلك، وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره، وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم والمعرفة، التي خصوا بها سائر أهل العلم)[3].

---

(١) بالطائين المهملتين المفتوحتين، بينهما الألف، وفي آخرها الراء، ويقال بمصر ودمشق لمن يبيع الكرابيس والثياب البيض: طاطري. الأنساب، عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني (٦/٤).

(٢) علل الحديث، لابن أبي حاتم الرازي (٢٠٨/١).

(٣) شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي (٧٥٦/٢-٧٥٨).

ومن الأمثلة على هذه القرينة:

ما قاله أبو حاتم عن حديث رواه أيوب بن خُوط[١]، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم، قال: (لوددت أنَّ عندي خُبزةً بيضاء من برّة سمراء مُلبّقةٍ بسمن، ولبن ...)الحديث.

قال: (هذا حديثٌ باطِلٌ، ولا يشبه أن يكون من حديث أيوب السختياني، ويشبه أن يكون من حديث أيوب بن خُوط)[٢].

إن أبا حاتم جعل هذا من حديث ابن خوط لأنه أجدر به، فالحديث باطل، وابن خوط قال عنه أبو حاتم: متروك الحديث، فترجح بذلك أن يكون هذا اللفظ المنكر ليس من حديث أيوب السختياني، ولا يصدر عن مثله ،وهو من خاصة أصحاب نافع، وقد قال عنه أبو حاتم: (ثقة لا يسأل عن مثله)[٣].

٥- من قرائن صحة الخبر أن تجده في مصنفات الراوي:

كثيرا ما يربط النقاد من خلال هذه القرينة بين المُصنِّف وبين المُصنَّف، فيجعلون الرواية المحفوظة عن الراوي هي التي تكون في كتبه.

ومن الأمثلة على هذه القرينة:

قال أبو حاتم في جوابه لابنه حينما سأله عن صحة حديث: (لو كان صحيحًا لكان في مصنفات ابن أبي عروبة)[٤].

---

(١) بضم الخاء المعجمة، المؤتلف والمختلف، عبد الغني بن سعيد الازدي (ص: ٣٦)، الإكمال، لابن ماكولا (١٩٧/٣).

(٢) علل الحديث، لابن أبي حاتم (٢٤١/٢).

(٣) تهذيب الكمال، لأبي الحجاج المزي (٤٦٣/٣).

(٤) علل الحديث، لابن أبي حاتم (٢٣١/١، ٢٣٢).

ومنها: قول أبي حاتم عن حديث من رواية الوليد بن مسلم بأنه حديث منكر، ثم علل ذلك، فقال: (وكان الوليد صنّف كتاب الصّلاة، وليس فيه هذا الحديث)[١].

وهذا يحيى بن معين ينقد حديثا، ويدلل على هذه القرينة، فيقول: (ليس له أصلٌ، إنّما نظرت في كتاب إسحاق فليس فيه هذا)[٢].

٦- من القرائن الترجيح بقرينة الكثرة والعدد:

تعد قرينة الترجيح بالكثرة والعدد من أقوى القرائن للترجيح بين المرويات التي جري فيها الاختلاف، فمن أهم القرائن التي يسلكها نقاد الحديث في نقدهم للأخبار مراعاة جانب عدد وكثرة رواة أحد الأوجه المختلف فيها للترجيح بين الروايات، فهي قرينة كثيرا ما ترد على ألسنة الأئمة.

وهي من القرائن المعتبرة عند نقاد الحديث، قال الشافعي: (والعدد أولى بالحفظ من الواحد)[٣].

وقال الذهبي: (وإن كان الحديث قد رواه الثَّبْت بإسناد ،أو وقفه، أو أرسله، ورفقاؤه الأثبات يخالفونه،فالعبرة بما اجتَمع عليه الثقات،فإنَّ الواحد قد يَغلط)[٤].

ويعبر النقاد عن هذه القرينة بقولهم: الناس يروونه ،أو رواه جماعة، أو رواه الخلق، أو رواه غير واحد).

(١) علل الحديث، لابن أبي حاتم (١/٤٣٤، ٤٣٥).
(٢) المصدر السابق (١/٣٨٧).
(٣) اختلاف الحديث، للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ص: ٥٢٣).
(٤) الموقظة، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ص: ٥٢).

ومن الأمثلة على هذه القرينة:

ما ذكره الإمام مسلم عن حديث رواه يزيد بن أبي زياد- ضعيف كبر فتغير -، عن كريب، عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم فقام عن يمينه، فأخذه النبي صلى الله عليه وسلم فجعله عن يساره.

قال: (وهذا خبر غلط غير محفوظ، لتتابع الأخبار الصحاح برواية الثقات على خلاف ذلك، أن ابن عباس إنما قام عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم فحوله حتى أقامه عن يمينه)[١].

ثم ذكر رواية الأكثر عن كريب، وهم: عمرو بن دينار، ومخرمة بن سليمان، وسالم بن أبي الجعد، وغيرهم، على خلاف رواية ابن أبي زياد.

ومنها:

ما قاله أبو حاتم عن حديث رواه عبد الله بن نافع، عن ابن أبي ذئب، عن عقبة بن عبد الرحمن بن أبي معمر، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن جابر بن عبد الله، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: (هذا خطأٌ، النّاس يروُونهُ عن ابن ثوبان، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا، لا يذكرون جابرًا)[٢].

وفي موضع آخر قال أبو حاتم: (رواه جماعة: مالك، وغيره، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي سعيد، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو أشبه)[٣].

(١) التمييز، مسلم بن الحجاج القشيري(١١٧، ١١٨، ١١٩).
(٢) علل الحديث، لابن أبي حاتم (١/٢١٠، ٢١١).
(٣) المصدر السابق (١/٣٠٥).

وهذا خلافا لما رواه عبد الرّحمن بن إسحاق- صدوق رمي بالقدر -[1]، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة، قال النبي صلى الله عليه وسلم: فذكره.

وقصد أبو حاتم: (بالجماعة) الأكثر، وهم: معمر، ويونس، والليث).

قال الدارقطني: (وخالفه مالك، ومعمر، وغيرهما فَرَوَوهُ، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي سعيد وهو الصحيح)[2].

وقال المزي بعد أن ذكر رواية مالك: (تابعه يونس وليث، عن الزهري)[3].

وقال أبو حاتم في عبارة تدل على ترجيح قرينة الكثرة: (روى الخلق: شعيب بن أبي حَمْزة، وغير واحد، عن الزهري، عن عامر بن سعد، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو الصحيح)[4].

ومن الأمثلة على تطبيق هذه القرينة:

حديث رواه عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة: أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فرواه مبارك بن فضالة، وعبد الرحيم بن سليمان مرفوعا.

ورواه مالك، وابن عيينة، ووهيب، وحماد بن سلمة، وجرير بن عبد الحميد مرسلا.

---

(١) تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني (٣٨٠٠).

(٢) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، علي بن عمر الدارقطني (٧/٢٧٢).

(٣) تحفة الأشراف، لأبي الحجاج المزي (٤١٥٠).

(٤) علل الحديث، لابن أبي حاتم (٢/٤٣٥، ٤٣٦).

قال أبو حاتم[1]: (لا يقولون في هذا الحديث: عن عائشة)، فقوله: (لا يقولون) يدل على الجمع والعدد الكثير، وهو يوافق قول الدارقطني بأن من أرسله هم أكثر عددا.

قال الدارقطني[2]: (والصحيح عن هشام، عن أبيه مرسلا، لكثرة من أرسله، وهم أثبات).

من القرائن التي ترجح الخبر حفظ الراوي وضبطه:

إن هذه القرينة يبينها حفاظ الحديث ونقاده بكثرة، فيذكرون في عباراتهم: فلان أحفظ من فلان، أو عبارة: والحديث حديث فلان، أو يقولون: رواه فلان وهو أحفظ، أو رواه الثقات .

ومن الأمثلة على هذه القرينة:

ما قاله أبو زرعة وهو يقرر هذه القرينة الهامة: (حديث قتادة مرفوعا أصح، وقتادة أحفظ)[3].

قال أبو زرعة هذه العبارة بعد أن سُئل عن حديث رواه يزيد الرشك[4] موقوفا، ورواه قتادة بن دعامة مرفوعا، وقتادة ثقة ثبت، ولهذا قال أبو زرعة: (وقتادة أحفظ).

وقال مسلم في حديث رواه يحيى بن سعيد الأنصاري، وخالفه سعيد بن عبيد الطائي: (وغير مشكل على من عقل التمييز من الحفاظ من نقلة الأخبار

---

(١) علل الحديث، لابن أبي حاتم (٣٨٥/١).

(٢) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، علي بن عمر الدارقطني (٢٠٧/١٤).

(٣) علل الحديث، لابن أبي حاتم (٢٤٧/١).

(٤) بكسر الراء، وسكون المعجمة: ثقة عابد، التقريب، ابن حجر العسقلاني (٧٧٩٣).

ومن ليس كمثلهم أن يحيى بن سعيد أحفظ من سعيد بن عبيد وأرفع منه شأنا في طريق العلم وأسبابه)[١].

وقال أبو حاتم: (حديث مالك أصح، وحديث داود خطأ). وقال: (مالك أحفظ، والحديث حديث مالك)[٢].

وقال أبو حاتم عن حديث رواه يحيى بن سعيد القطّان، عن شعبة، عن قتادة، عن عقبة بن وسّاج[٣]، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود، عن النبي صلى الله عليه وسلم. ورواه سعيد بن بشير عن قتادة، عن مُوَرِّق[٤]، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

فقال أبو حاتم: (شعبة أحفظ)[٥].

٧- من القرائن الترجيح بقرينة أن أهل البلد أعرف بحديثهم من غيرهم:

تعد هذه القرينة من القرائن التي اهتم بها صيارفة المحدثين، فمن المعلوم بين نقاد الآثار أن أهل البلد أعلم بحديث شيوخهم من غيرهم.

قال أبو بكر المروذي: سألت أحمد بن حنبل عن قطن الذي روى عنه

---

(١) التمييز، مسلم بن الحجاج القشيري (١٣٨).

(٢) علل الحديث، لابن أبي حاتم (١/٢٩٩).

(٣) بفتح الواو، والسين المهملة المشددة تليها ألف، ثم جيم . توضيح المشتبه، ابن ناصر الدين الدمشقي(٩/١٠٥).

(٤) بضم أوله، وفتح الواو، تليها راء مشددة مكسورة، ثم قاف. توضيح المشتبه، ابن ناصر الدين الدمشقي (٨/١٧٦).

(٥) علل الحديث، لابن أبي حاتم (١/٣٠٦).

مغيرة، فقال: لا أعرفه إلا بما روى عنه مغيرة، قلت: إن جريرًا ذكره بذكر سوء، قال:(لا أدري، جرير أعرف به وببلده)[1].

وقال أبو زرعة في تاريخه بعد أن ذكر قول الإمام أحمد عن أحد الرواة أنه من أهل البلد، فعلق أبو زرعة بقوله: (يريد أن أهل البلد أعلم بحديثهم)[2].

وقال ابن معين وقد سُئل عن ابن وهب والمقرئ، فقال: (ابن وهب أحب إلي من المقرئ،، وأعلم بحديث المصريين، وأحفظ لأسامي مشايخهم)[3].

وقال حماد بن زيد: (كان الرجل يقدم علينا من البلاد، ويذكر الرجل ويحدث عنه ويحسن الثناء عليه، فإذا سألنا أهل بلده وجدناه غير ما يقول، قال وكان يقول: بلدي الرجل أعرف بالرجل)[4].

وقال ابن شاهين: (وسعيد بن عبد العزيز والأوزاعي إماما أهل الشام، وهما بصاحبهما أعرف)[5].

وقال ابن حبان في خبر اختلف فيه شعبة و الثوري: (الثوري كان أعلم بحديث أهل بلده من شعبة، وأحفظ لها منه)[6].

---

(١) العلل رواية المروذي، أحمد بن حنبل (رقم: ٩٨).

(٢) تاريخ أبي زرعة الدمشقي، لأبي زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي (١/٤٣٨).

(٣) سؤالات ابن الجنيد، ليحيى بن معين (ص: ٣٠٥).

(٤) الكفاية في علم الرواية، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ص: ١٠٦).

(٥) المختلف فيهم، عمر بن شاهين (ص: ٤١) ذكره في ترجمة: صدقة بن عبد الله السمين.

(٦) صحيح ابن حبان، محمد بن حبان البستي (٨ /١٧٩).

ومن الأمثلة على هذه القرينة:

قول أبي حاتم الرازي: (أهل الشام أعرف بحديثهم)[١] وقال: (الصحيح ما يقوله أهل دمشق.... وأهل الشام أضبط لحديثهم من الغرباء)[٢].

قال هذا في حديث شامي المخرج رواه عبد الله بن المبارك - وهو مروزي - بزيادة راو في الإسناد، فقال أبو حاتم: (يَرَوْنَ أنّ ابن المبارك وهم في هذا الحديث)[٣]. ورجح رواية الوليد بن مسلم، وصدقة بن خالد لأنهما من أهل الشام.

ورجح أبو حاتم رواية الأوزاعي أمام أهل الشام في حديث سئل عنه على رواية غيره، مستندا إلى هذه القرينة، فقال: (الأوزاعي أعلم به، لأن شداد دمشقي، وقع إلى اليمامة، والأوزاعي من أهل بلده، والأوزاعي أفهم به)[٤].

٨- من قرائن إعلال الخبر أن يكون الراوي ممن يقبل التلقين:

يعد التلقين من وسائل الكشف عن الراوي واختبار ضبطه، فمن يقبل التلقين فهو غير ضابط، و من يرد التلقين، و يكشف الخطأ، فهو ضابط حافظ لما يروي.

قال حماد بن زيد: (إذا سرك أن تكذب صاحبك فلقنه)[٥].

---

(١)علل الحديث، لابن أبي حاتم (٣٠٤/١).

(٢) المصدر السابق (٣١/٢).

(٣) المصدر السابق (٣٠٤/١).

(٤) علل الحديث، لابن أبي حاتم (٤٣٩/١).

(٥) تاريخ بغداد، أحمد بن علي الخطيب البغدادي (١٣ /٤٨٧).

وقال ابن القطان: (... قبول التلقين، وإنَّه لعيب يسقط الثقة بمن يَتّصف به،وقد كانوا يفعلون ذلك بالمحدث تجربة لحفظه، وصدقه، وربما لقنوه الخطأ)[١].

وقال المعلمي: (التلقين القادح في الملقّن هو أن يوقع الشيخ في الكذب ولا يبين، فإن كان فإنما فعل ذلك امتحانًا للشيخ وبيّن ذلك في المجلس لم يضره، وأما الشيخ فإن قبل التلقين، وكثر ذلك منه فإنه يسقط)[٢].

ومن دلائل اهتمام النقاد بهذه القرينة قول الإمام مسلم: (فأما ابن أبي ذئب فلم يذكر ابن أبي فديك السعاية عنه في خبره، وهو سماع الحجازيين، فلعل ابن أبي بكير حين ذكر عنه السعاية كان قد لقن اللفظ؛ لأن سماعه عن ابن أبي ذئب بالعراق فيما نرى، وفي حديث العراقيين عنه كثير)[٣].

وجاء عن أبي حاتم قوله: (وكان هشام بن عمار، قديما حديثه أصح منه بآخرة، وذلك أنه كان يلقن فما لقن تلقن، وقديما كان يقرأ من كتابه)[٤].

٩- من القرائن رواية الأقارب أو ما يعرف برواية الراوي عن أهل بيته:

تعتبر هذه القرينة من المرجحات التي يلجأ إليها النقاد عند نظرهم في المرويات، قال الحافظ ابن حجر:

(١) بيان الوهم والإيهام، لابن القطان الفاسي (٥٨/٤).

(٢) التنكيل، عبد الرحمن المعلمي (٢٣٦/١).

(٣) التمييز، مسلم بن الحجاج (ص١٣٤، ١٣٥).

(٤) علل الحديث، لابن أبي حاتم (٢٦١/١، ٢٦٢).

(آل الرجل أعرف به من غيرهم)[١].

وابن حجر قال هذا عندما رجح أن يكون لأبي إسحاق السبيعي إسنادين في خبر حدّث به، ويكون أحد هاذين الإسنادين من رواية أبنه يونس بن أبي إسحاق.

ومن الأمثلة على هذه القرينة:

ما قاله أبو زرعة في حديث روي موصولاً ومرسلاً عن أبي إسحاق:(وحديثه عن أبي سلمة أشبهُ عندي)[٢] فرجح الرواية المرسلة من طريق يونس، عن أبيه، عن أبي سلمة.

وقال أيضا: في حديث رواه أبو إسحاق: (والصحيح عندي: حديث أبي عبيدة، والله أعلم، وكذا يروي إسرائيل)[٣].

وقال أبو حاتم في حديث روي مرفوعا وموقوفا: (من رفع هذا الحديث فقد غلِط، رواه إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عُمارة، عن علي، موقُوفًا)[٤].

والرازيان قدّما رواية يونس وإسرائيل لأنهما من أهل بيت أبي إسحاق فالأول أبنه، والآخر من أحفاده.

١٠- من قرائن الترجيح أن يكون الحديث من رواية أهل المدينة:

كان علماء المدينة من أشد الناس تحريا في عصر الرواية، وكانوا

(١) فتح الباري، ابن حجر العسقلاني (٥ /٤٧٧)، النكت على كتاب ابن الصلاح ، ابن حجر العسقلاني (٢/٦٠٦).
(٢) علل الحديث، لابن أبي حاتم (٢/٢٩١).
(٣) المصدر السابق (١/٢٤٦، ٢٤٧).
(٤) المصدر السابق (١/٦٥٦).

حريصين على نظافة أسانيدهم من الدغل، ولذا كان أثر رواية أهل المدينة في إعلال الحديث يكمن في ضرب حديث أهل المدينة بحديث غيرهم من الأمصار في زمن الرواية، فما خالفه - في الغالب- طرح، ولم يشتغل به.

قال الإمامان مالك، والشافعي: إذا جاوز الحديث الحرتين[1] ضعف نخاعه[2].

وقال مسعر بن كدام لحبيب بن أبي ثابت: (أيهما أعلم بالسنة، أهل الحجاز أم أهل العراق؟ قال: بل أهل الحجاز)[3].

وسئل عبد الرحمن بن مهدي - وهو بصري - أي الحديث أصح ؟ قال: حديث أهل الحجاز[4].

وقال عبد الله بن المبارك: (حديث أهل المدينة أصح، وإسنادهم أقرب)[5].

وعن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: (إذا رأيت أهل المدينة على شيء فاعلم أنه السنة)[6].

(١) الحرتان إحداهما التي ينزل بها الحاج إذا رجعوا من مكة، وهي بغربي المدينة، والأخرى مما يليها من شرقي المدينة. التمهيد، ابن عبد البر النمري (٦ /٣١٣).

(٢) التمهيد، ابن عبد البر النمري (١ /٨٠)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي (برقم ١٩٣٨).

(٣) المعرفة والتاريخ، (١/٤٤٠)، معرفة السنن والآثار، (برقم ٢١٤).

(٤) التمهيد، ابن عبد البر النمري (١ /٨٠).

(٥) معرفة السنن والآثار، لأبي بكر البيهقي (برقم ٢١٤).

(٦) المعرفة والتاريخ، للفسوي (١/٤٤٢)، ترتيب المدارك، للقاضي عياض(ص ١٩).

وذكر الحاكم في المعرفة، وكذا الخطيب في الكفاية أصح الأسانيد، فكان الإسناد المدني هو المقدم في أكثر الأسانيد التي ذكروها[١].

وقال الخطيب: (أصح طرق السنن ما يرويه أهل الحرمين مكة والمدينة، فإن التدليس عنهم قليل، والاشتهار بالكذب ووضع الحديث عندهم عزيز)[٢]. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية:(اتفق أهل العلم بالأحاديث على أن أصح الأحاديث أحاديث أهل المدينة)[٣].

فقول عبد الله بن المبارك المتقدم: حديث أهل المدينة أصح، وإسنادهم أقرب، يشهد له ما جاء عن الزهري في نقده للأحاديث التي تكون أصولها أسانيدها مدنية، ثم تشوبها العلل.

قال الزهري: يخرج الحديث عندنا شبرا، فيرجع ذراعا - يعني من العراق -، وأشار بيده إذا وغل الحديث هناك، فرويدا به[٤].

لقد جاءت أكثر الأسانيد المدنية الغاية في الصحة، وأخذت مسلك الفصل في كثير من الأحاديث المختلف في أسانيدها، فكانت موضع الترجيح بين الروايات، وبيان علل الأخبار التي تخالف الإسناد المدني، حتى اعتبرها النقاد قرينة من قرائن الترجيح بين الروايات.

ومن الأمثلة على هذه القرينة: قول أبي زُرعة في حديث روي مرسلاً ومسندًا:

---

(١) معرفة علوم الحديث، لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري (ص ٢٢٦) ، الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي (ص ٣٩٧).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي للخطيب البغدادي (برقم ١٩٣٨).

(٣) مجموع الفتاوى، ابن تيمية (٤ /٣٠٤)، تدريب الراوي، للسيوطي (١/٩٠).

(٤) المعرفة والتاريخ، للفسوي (٣/١٩٥).

(رواه المدنيون على أنه بلال، وهم أعلم، وإن كانت روايتهم مرسلة، فلولا أنهم سمعوه من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ما كانوا يقولونه)[1].

فهنا رجح أبو زرعة رواية أهل المدينة المرسلة على رواية أهل الكوفة المسندة.

من القرائن التحديث بنزول، وترك العلو في الإسناد:

كان طلب الإسناد العالي من الأمور التي حرص عليها طلاب الحديث.

قال الإمام أحمد: (طلب الإسناد العالي سنة عمن سلف)[2].

وقال أبو يعلى الخليلي: (إن عوالي الأسانيد مما ينبغي أن يحتشد طالب هذا الشأن لتحصيله)[3].

فإذا حدث الراوي بإسناد نازل مع إمكانية سماعه عالياً، فالنزول قرينة وجود علة في الإسناد.

ومن الأمثلة على هذه القرينة:

ما قاله أبو حاتم عن حديث رواه صدقة بن عبدالله السّمين، عن محمد بن المُنكدِر، قال: حدّثني جابر بن عبد الله، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

قال: (هذا خطأ، والصحيح ما رواه الثوري، عن محمد بن المنكدر، قال: حدّثني من سمع طاووسا. ثم قال: (فلو كان سمع من جابر لم يُحدِّث عن رجل، عن طاووس مرسلاً)[4].

---

(١) علل الحديث، لابن أبي حاتم (١/٣٣٣، ٣٣٤).

(٢) مقدمة ابن الصلاح، لأبي عمرو الشهرزوري (ص: ٢٥٦).

(٣) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي (١/١٧٧).

(٤) علل الحديث، لابن أبي حاتم (٢/٨٩، ٩٠).

وأبو حاتم خطّأ صدقة حينما قال: (حدّثني جابر بن عبد الله) بدليل أن الثوري رواه مرسلا عن رجل عن طاووس، والثوري أحفظ وأجلّ من صدقة، فحينما نزل ابن المنكدر بالإسناد بقوله: (حدّثني من سمع طاووسا) مع أنه معروف بالرواية عن جابر رضي الله عنه، دلّ ذلك على عدم سماعه بعلو، وتبين إعلال رواية صدقة السمين التي قال فيها عن ابن المنكدر: حدثني جابر بن عبد الله.

ومن ذلك:

قول أبي زرعة عن حديث رواه ضمرة، عن الثوري، عن حميد، عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم: (هذا خطأ، أخطأ ضمرة، إنّما هو الثوري، عن مَعْمَر، عن قتادة، عن أنس. ثم قال أبو زرعة: لو كان عند الثوري، عن حميد، عن أنس: كان لا يحدث به، عن معمر، عن قتادة، عن أنس).

وأبو زرعة إنما قصد بذلك أن رواية الثوري، عن حميد، عن أنس، أعلى إسنادا من رواية الثوري، عن معمر، عن قتادة، عن أنس، ولم يعدل الثوري عن العلو إلى النزول إلا لعدم سماعه لهذا الطريق العالي من طريق أنس رضي الله عنه.

ومما يقوي هذا قول أبي زرعة: (ما أعرف من حديث الفريابي إلاّ عن الثوري، عن أبي عروة- وهو معمر -،عن أبي الخطاب - وهو قتادة-، عن أنس)(١).

---

(١) المصدر السابق (٢/٢٠٨، ٢٠٩).

والفريابي وهو محمد بن يوسف بن واقد، ثقة مقدم في سفيان الثوري، وقد لازمه[1].

١١- من القرائن أن يُعرف عن الراوي أنه ربما ادرج في المتن ما ليس منه دون بيان ما أدرجه، أو أنه يختصر ألفاظ الأحاديث:

ومن الأمثلة على هذه القرينة:

ما قاله أبو حاتم الرازي عن حديث رواه إبراهيم بن طهمان، عن هشام بن حسّان، عن محمّد بن سِيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إذا استيقظ أحدُكم من منامه فليغسل كفّيه) ... الحديث.

وفي آخره: (ثمّ لِيغترِف بيمينه من إنائه، ثمّ ليصُبّ على شماله فليغسل مقعدته).

قال: (ينبغي أن يكون: ثمّ لِيغترِف بيمينه إلى آخر الحديث من كلام إبراهيم بن طهمان، فإنّهُ قد كان يصلُ كلامهُ بالحديث فلا يُميِّزُهُ المستمع)[2].

وأصل الحديث من دون هذه الزيادة أخرجه مسلم في الصحيح[3].

ومنها كذلك:

ما قاله الرازيان عن حديث رواه الزُّهريّ، عن القاسم بن محمد، عن أسلم مولى عمر قال: قال عمر رضي الله عنه: (لا أشرب خلا من خمر أفسدت ...).

---

(١) تهذيب التهذيب، (٣/٧٣٩)، التقريب، لابن حجر (٤٤٨).

(٢) علل الحديث، لابن أبي حاتم (١/٢٨١، ٢٨٢).

(٣) صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج القشيري (٢٧٨).

قال أبو حاتم: (يشبه أن يكون عامة هذا الكلام من كلام الزهري لأنه قد روي بهذا الإسناد عن عمر كلام في الطلاء وروي، عن الزهري قوله هـذا الكلام، فاستدللنا أن هذا الكلام ليس هو من كلام عمر، وأنه كلام الزهـري، وقد كان الزهري يحدث بالحديث ثم يقول على إثره كلامًا، فكـان أقـوام لا يضبطون فجعلوا كلامه في الحديث، وأمّا الحفاظ وأصحاب الكتب، فكـانوا يميزون كلام الزهري من الحديث.

قال ابن أبي حاتم: فذكرت هذا الحديث لأبي زُرعة، فقال: الذي عنـدي أن هذا كله كلام الزهري، وذكر نحو ما قال أبـي فـي بيـان علـة هـذا الحديث)[١].

١٢- من القرائن أن الراوي إذا جمع بين وجهين مختلفـين فتلـك قرينة على صحة الوجهين عنه:

ومن الأمثلة على هذه القرينة:

ما قاله أبو حاتم عن حديث مروي من طريق ابن الهاد: (لولا أنَّ ابـن الهاد جمع الحديثين، لكنّا نحكمُ لهؤلاء الّذين يروونه)[٢].

فقد روى ابن الهاد عن محمد بن إبراهيم، عن عطاء بن يسـار، عـن رجل من الأنصار، من بني بياضة، أنّه سمع رسـول الله صـلى الله عليـه وسلم.

ورواه أيضا عن محمد بن إبراهيم، عن أبي حازم مولى الغِفاريِّ، عن هذا الرجل من بني بياضة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

فجمع بين الوجهين المختلفين.

(١) علل الحديث، لابن أبي حاتم (٢/٢٥٧، ٢٥٨).

(٢) المصدر السابق (١/٣٨٢).

وحكم بصحة كلا الوجهين في حديث مروي عن الزهري، عن سعيد بن المُسيِّب، عن أبي هريرة، وعن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، فقال: (كلاهما صحيح قد روى عُقيل، عن الزهري، عن سعيد، و أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النّبيِّ صلى الله عليه وسلم جمعهما)[١].

١٣- من القرائن أن يحدث الراوي في مكان من حفظه، وليس معه كتبه:

وهذه من القرائن المعتبرة لدى النقاد، وقد نبه ابن رجب في شرح العلل على هذا الضرب من الرواة، فقال: (النوع الثاني: من ضُعّفِ حديثه في بعض الأماكن دون بعض وهو على ثلاثة أضرب: أحدها من حدّث في مكان لم يكن معه فيه كتبه فخلط، وحدّث في مكان آخر من كتبه فضبط)[٢].

ومن الأمثلة على هذه القرينة:

قول أبي حاتم: (رواه جرير، بالرّيِّ، عن مغيرة، ويشبه أن يكون حدّث بالعراق من حفظه هكذا، والحديث معروف من حديث مغيرة)[٣].

وأبو حاتم قال هذا لبيان أن هناك رواية لجرير بن عبد الحميد- وهو من أهل الري - عن مغيرة بن مقسم، ثم حدث به في العراق فأسقط مغيرة.

وجرير صحيح الكتاب، قال محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي: (حجة كانت كتبه صحاحا)[٤].

---

(١) المصدر السابق (١/٤٢٧).

(٢) شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي (٢ /٦٠٢).

(٣)علل الحديث، لابن أبي حاتم (١/٤٩٤).

(٤) تهذيب الكمال، للمزي(٤/٥٤٤) ، وسير أعلام النبلاء، للذهبي (٩ /١١).

أما بالنسبة لحفظه، فقد جاء عن أبي داود الطيالسي أنه قال لجرير حدثنا، فقال جرير: (لست أحفظ، كتبي غائبة عني)[١].

فقول أبي حاتم المتقدم: (ويشبه أن يكون حدّث بالعراق من حفظه) بمعنى أنه لم يضبط الرواية حينما حدث من حفظه.

من قرائن الترجيح أن يزيد الراوي في الإسناد فترجح هذه الزيادة لقرينة: وهذه القرينة يُرشد إليها من أتقن علم علل الحديث حتى اختلط بلحمه ودمه، فتجده يخالف ما جرت عليه العادة في التعليل.

ومن الأمثلة على هذه القرينة:

ما أجاب به أبو حاتم عندما سئل عن حديث رواه مكحول، عن عنبسة، عن أم حبيبة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: (لهذا الحديث علة رواه ابن لهيعة، عن سليمان بن موسى، عن مكحول، عن مولى لعنبسة بن أبي سفيان، عن عنبسة، عن أم حبيبة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ثم قال: هذا دليل أن مكحول لم يلق عنبسة، وقد أفسده رواية ابن لهيعة.

فقال ابنه: لم حكمت برواية ابن لهيعة، وقد عرفت ابن لهيعة وكثرة أوهامه؟

فقال: لأن في رواية ابن لهيعة زيادة رجل، ولو كان نقصان رجل كان أسهل على ابن لهيعة حفظه)[٢].

فهنا قدّم رواية ابن لهيعة على ما عنده من الأوهام، ثم أجاب أبو حاتم

(١) تهذيب الكمال، للمزي (٤/٥٤٥) .

(٢) علل الحديث، لابن أبي حاتم (١/٤٩٤).

بجواب الحاذق الناقد، فجعل الزيادة من ابن لهيعة قرينة على فساد الإسناد الناقص، ثم علَّلَ هذه الزيادة أن حفظ الإسناد الناقص أسهل من حفظ الإسناد المزيد، والراوي هنا صاحب أوهام، فلما حفظ الإسناد بزيادته دلّ ذلك على أنه ضبط هذه الزيادة.

١٤- من القرائن أن يُعرف عن الراوي أخذه من بطون الكتب دون السماع من المحدث أو العرض عليه:

لما كان السماع من الشيخ أو العرض عليه من أعلى طرق التحمل، وكانت مخالفة هذه الجادة - كمن يأخذ الحديث من بطون الكتب - لتعتبر من مظان وقوع الخطأ من الراوي، فكانت هذه القرينة من القرائن التي يُعلّ بها الخبر.

ومن الأمثلة على هذه القرينة:

ما جاء عن الإمام مسلم حينما أعل حديثا من طريق ابن لهيعة، ثم بين سبب هذا الإعلال فقال: (وابن لهيعة إنما وقع في الخطأ من هذه الرواية أنه أخذ الحديث من كتاب موسى بن عقبة كله فيما ذكر، وهي الآفة التي نخشى على من أخذ الحديث من الكتب من غير سماع من المحدث، أو عرض عليه، فإذا كان أحد هذين السماع أو العرض، فخليق أن لا يأتي صاحبه التصحيف القبيح، وما أشبه ذلك من الخطأ الفاحش إن شاء الله)[1].

١٥- من قرائن الإعلال مخالفة الراوي للرواية، وتركه للعمل بها:

ومن الأمثلة على هذه القرينة:

ما جاء عن الإمام مسلم حينما أعلّ حديثا من طريق أبي هريرة رضي

(١) التمييز، لمسلم بن الحجاج (١٢٥، ١٢٦).

الله عنه في توقيت المسح على الخفين، فقال: (هذه الرواية في المسح عن أبي هريرة ليست بمحفوظة، وذلك أن أبا هريرة لم يحفظ المسح عن النبي صلى الله عليه وسلم لثبوت الرواية عنه بإنكاره المسح على الخفين). ثم ساق بإسناده إلى أبي هريرة رضي الله إنكاره لحكم المسح، بقوله: (ما أمرنا الله أن نمسح على جلود البقر والغنم).

وختم بقوله: (ولو كان قد حَفِظَ المسح عن النبي صلى الله عليه وسلم كان أجدر الناس وأولاهم للزومه والتدين به)(١).

فالإمام مسلم جعل قرينة إعلال الرواية أن أبا هريرة رضي الله عنه أنكر العمل بما نقل عنه في الرواية.

١٦- من القرائن التي ترجح الأوجه المختلف فيها أن يكون الراوي مكثرا وواسع الرواية:

هناك فرق بين من يحدث بالقليل، ومن كان مكثرا في رواية الحديث، فإن اختلف على الراوي المكثر، فغالبا ما تكون الأوجه المختلفة محفوظة عنه.

قال ابن رجب: (ويقوى قبول إن كان المروي عنه واسع الحديث يمكن أن يحمل الحديث من طرق عديدة، كالزهري، والثوري، وشعبة، والأعمش)(٢).

ومن الأمثلة على هذه القرينة:

حديث رواه أبو إسحاق السبيعي عن أبي عبيدة، عن عبد الله بن مسعود

(١) المصدر السابق (١٧٧، ١٧٨، ١٧٩).

(٢) شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي (٧١٩/٢).

رضي الله عنه. ورواه كذلك عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

قال أبو حاتم: (كلاهما صحيحان كان أبو إسحاق واسع الحديث)[1].

وقال في حديث اختلف على أبي إسحاق فيه: (كان أبو إسحاق واسع الحديث، يحتمل أن يكون سمع من أبي بصير، وسمع من ابن أبي بصير، عن أبي بصير، وسمع من العَيْزار[2]، عن أبي بصير.

ثم أسند عن شعبة قوله: أبو إسحاق قد سمع من عبد الله بن أبي بصير، ومن أبي بصير كليهما هذا الحديث)[3].

ومن الأمثلة كذلك:

أن أبا حاتم سئل عن حديث رواه سعيد بن أبي عرُوبة، عن قتادة، عن خِلاس[4]، عن أبي رافع، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم. ورواه معاذ بن هشام، عن أبيه، عن قتادة، عن عَزْرَة[5] بن تميم، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم.ورواه همّام بن يحيى، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن بشير بن نُهِيك[6]، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

(١) علل الحديث، لابن أبي حاتم (٢/٢٨٩).
(٢) بفتح أوله، وسكون التحتانية بعدها زاي، وآخره راء. التقريب، لابن حجر (ص :٣٧٣).
(٣) علل الحديث، لابن أبي حاتم (٢/٣٣٨).
(٤) بكسر الخاء المعجمة، وتخفيف اللام. الإكمال، لابن ماكولا (٣/١٦٩).
(٥) بفتح العين، وسكون الزاي، وفتح الراء. المصدر السابق (٦/٢٠٢).
(٦) بفتح أوله، وكسر الهاء، وسكون المثناة تحت، تليها كاف. توضيح المشتبه ،لابن ناصر الدين الدمشقي (٩/٧٧).

فقال: (أحسب الثلاثة كلها صحاحا، وقتادة كان واسع الحديث)[١].

١٧- من القرائن أن يكون المتن غريبا بحيث يبعد أن يكون مرفوعا للنبي صلى الله عليه وسلم:

وهذه القرينة مَلَكَة دَرَجَ على بيانها أئمة الحديث ونقاده.

ومن الأمثلة على هذه القرينة:

ما رواه الزهري عن عبيد الله بن عبيد الله، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: (خير الجيوش أربعة آلاف، وخير السرايا أربعمائة).

قال أبو حاتم: (مرسل أشبه، لا يحتمل هذا الكلام أن يكون كلام النبي صلى الله عليه وسلم)[٢].

من القرائن أن الراوي إذا لم يبادر إلى تسمية من روى عنه، وإنما كنَّى عنه، فهي قرينة على ترجيح عدم سماعه عمن كنًّى عنه:

ومن الأمثلة على هذه القرينة:

ما جاء عن أبي حاتم حينما سئل عن حديث رواه سليمان بن كثير، عن الزهريّ، عن سعيد بن المُسيِّب، عن جابر رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

فحكم على الحديث بأنه خطأ، وقال: (أما حديث الزُّهريِّ، فإنه يروى

(١) علل الحديث، لابن أبي حاتم (٣١٢/١، ٣١٣).

(٢) المصدر السابق (٧٠٢/١).

عن الزهري، عمن سمع جابرا، عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يسمى أحدًا، ولو كان سمع من سعيد لبادر إلى تسميته ولم يُكنّ عنه)[1].

ومن الأمثلة كذلك:

أنه سئل عن حديث رواه النُفَيْلِيُّ[2]، عن مِسكينٍ، عن الأَوْزَاعِيِّ، عن إسماعيل بن عبيد الله، عن يزيد بن الأصمِّ، عن ميمونة، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

فقال: (الذي يرويه الدمشقيون، عن الأوزاعي، عن من سمع يزيد بن الأصم أشبه، لأن الأوزاعي لو كان سمع منٍ إسماعيل بن عبيد الله لم يُكنّ عنه)[3].

ومنها:

قول ابن أبي حاتم: (سألت أبي، وأبا زرعة عن حديث رواه عبد الرزّاق، عن مَعْمَرٍ، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

فقالا: هذا خطأ رواه الثّوريُّ، عن زيد بن أسلم، قال: حدّثني الثّبت، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو أشبهُ.

وقال أبي: فإن قال قائل: الثّبتُ من هو أليس هو عطاء بن يسار؟

---

(١) علل الحديث، لابن أبي حاتم (١/٤٨٠).

(٢) بضم النون، وفتح الفاء، وسكون الياء المنقوطة بنقطتين من تحتها، وفي آخرها اللام، هذه النسبة إلى الجد الأعلى. الأنساب، للسمعاني (٥/٤١٣). والراوي هو عبد الله بن محمد بن علي بن نفيل.

(٣) علل الحديث، لابن أبي حاتم (٣/١٢٥).

قيل له: لو كان عطاء بن يسار لم يُكنّ عنه.

قلت لأبي زرعة: أليس الثّبت هو عطاء ؟ قال: لا، لو كان عطاءً ما كان يُكنّي عنه)[١].

هذه بعض القرائن التي أرشد إليها نقاد الأثر، والحق أن تلك القرائن غير محصورة بعدد، وقد بين هذا الحافظ ابن حجر - رحمه الله - فقال: (ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص، وإنما ينهض بذلك الممارس الفطن الذي أكثر من الطرق والروايات، ولهذا لم يحكم المتقدمون في هذا المقام بحكم كلي يشمل القاعدة بل يختلف نظرهم بحسب ما يقوم عندهم في كل حديث بمفرده)[٢].

• الخاتمة

وفيها أهم نتائج البحث:

١- تعد القرائن التي أرشد إليها أئمة النقد من أعظم وسائل الكشف عن علل الأخبار والآثار .

٢- القرائن لا يمكن حصرها في عدد معين، أو في موضع معين.

٣- براعة النقاد في بيان أوجه الإعلال أو الترجيح، وهذا لا يكون الا لمن رزقه الله فهما ثاقبًا، وحفظًا واسعًا، ومعرفة تامة بمراتب الرواة، وملكة قوية بالأسانيد والمتون.

٤- يمكن تقسيم القرائن إلى قسمين رئيسيين هما: قرائن الترجيح ،و قرائن الإعلال.

---

(١) المصدر السابق (١/٥١١، ٥١٢).

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح، لابن حجر (٢/٧١٢).

• فهرس المصادر والمراجع

١- اختلاف الحديث: محمد بن إدريس الشافعي: تحقيق عامر أحمد - ط ١ - بيروت - مؤسسة الكتب الثقافية - ١٤٠٥هـ.

٢- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: علاء الدين علي بن بلبان بن عبد الله الفارسي - تحقيق شعيب الأرنؤوط- ط٣- بيروت-مؤسسة الرسالة - ١٤١٨هـ.

٣- الإرشاد في معرفة علماء الحديث: الخليل بن عبد الله الخليلي - تحقيق د. محمد سعيد عمر- ط١- الرياض - مكتبة الرشد - ١٤٠٩هـ.

٤- الإكمال: علي بن هبة الله ابن ماكولا - ط ١- بيروت - دار الكتب العلمية - ١٤١١هـ.

٥- الأنساب: عبد الكريم بن محمد السمعاني - تحقيق محمد بن عبد القادر عطا- ط١- بيروت -دار الكتب العلمية - ١٤١٩هـ.

٦- التعريفات: علي بن احمد الجرجاني - تحقيق إبراهيم الأبياري- ط ١- بيروت-دار الكتاب العربي -١٤٠٥هـ .

٧- التمهيد: لابن عبد البر - تحقيق سعيد احمد أعراب- المغرب- وزارة الأوقاف المغربية- ١٤١٠هـ.

٨- التنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من الأباطيل: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي - تحقيق محمد ناصر الدين الألباني و محمد عبد الرزاق حمزة - مصر - دار الكتب السلفية.

٩- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: للخطيب البغدادي- تحقيق د. محمد عجاج الخطيب- ط١ - بيروت - مؤسسة الرسالة-١٤١٢هـ.

١٠- الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم - تحقيق عبد الرحمن المعلمي - ط١ - الهند - دائرة المعارف العثمانية.

١١- الطبقات: أحمد بن شعيب النسائي - تحقيق مشهور حسن و عبد الكريم الوريكات - ط١- الأردن - مكتبة المنار- ١٤٠٨هـ.

١٢- العلل: لابن أبي حاتم الرازي - تحقيق محمد بن صالح الدباسي- ط١- الرياض - مكتبة الرشد - ١٤٢٤هـ.

١٣- العلل الواردة في الأحاديث النبوية: علي بن عمر الدارقطني - تحقيق د. محفوظ الرحمن السلفي- ط١- الرياض- دار طيبة - ١٤١٢هـ.

١٤- القاموس المحيط: للفيروز آبادي - تحقيق مكتب الرسالة لتحقيق التراث- ط ٦ - بيروت - مؤسسة الرسالة- ١٤١٩هـ.

١٥- الكفاية في علم الرواية: للخطيب البغدادي- بيروت- دار الكتب العلمية - ١٤٠٩هـ.

١٦- المؤتلف والمختلف ومشتبه النسبة: عبد الغني بن سعيد الازدي - تحقيق محمد محي الدين الجعفري - ط١- المدينة النبوية - مكتبة الدار.

١٧- المختلف فيهم: عمر بن شاهين - تحقيق د. عبد الرحيم محمد القشقري - ط١- الرياض - مكتبة الرشد- ١٤٢٠هـ.

١٨- المعرفة والتاريخ: يعقوب، بن سفيان الفسوي - تحقيق د. أكرم ضياء العمري - ط١- المدينة المنورة - مكتبة الدار- ١٤١٠هـ.

١٩- الموقظة في علم مصطلح الحديث: للحافظ شمس الدين الذهبي - تحقيق عبد الفتاح أبو غدة - ط١- بيروت- دار البشائر الإسلامية - ١٤٠٥هـ.

٢٠- النكت الوفية بما في شرح الألفية: برهان الدين البقاعي- تحقيق د. ماهر ياسين الفحل - ط١- الرياض - مكتبة الرشد- ١٤٢٨هـ.

٢١- النكت على كتاب ابن الصلاح: أحمد بن حجر العسقلاني - تحقيق د. ربيع بن هادي المدخلي- ط٣- الرياض- دار الراية - ١٤١٥هـ.

٢٢- بيان الوهم والإيهام: لابن القطان الفاسي - تحقيق د. الحسين آيت سعيد - ط ١- الرياض- دار طيبة - ١٤١٨هـ .

٢٣- تاريخ أبي زرعة الدمشقي: عبد الرحمن بن عمرو النصري- تحقيق شكر الله بن نعمة الله قوجاني.

٢٤- تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي - بيروت- دار الكتاب العربي.

٢٥- تحفة الأشراف: جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن المزي- تحقيق عبد الصمد شرف الدين -ط٢- الهند- الدار القيمة - ١٤٠٣هـ.

٢٦- تدريب الراوي: جلال الدين السيوطي - تحقيق نظر محمد الفريابي- ط٢- بيروت- دار ابن حزم - ١٤١٥هـ .

٢٧- ترتيب المدارك وتقريب المسالك: للقاضي عياض اليحصبي - تحقيق محمد سالم هاشم - ط١- بيروت - دار الكتب العلمية -١٤١٨هـ.

٢٨- تقريب التهذيب: لابن حجر العسقلاني - تحقيق عادل مرشد- ط١- بيروت - مؤسسة الرسالة - ١٤١٦هـ.

٢٩- تهذيب التهذيب: لابن حجر العسقلاني - تحقيق عادل مرشد وإبراهيم الزيبق- ط١- بيروت - مؤسسة الرسالة -١٤١٦هـ.

٣٠- تهذيب الكمال: لأبي الحجاج المزي- تحقيق د. بشار عواد معروف - ط١- بيروت - مؤسسة الرسالة -١٤٠٠هـ .

٣١- جمهرة اللغة: محمد بن الحسن بن دريد - تحقيق د. رمزي منير بعلبكي - ط١ -بيروت- دار العلم للملايين-١٩٨٨م .

٣٢- سؤالات ابن الجنيد لابن معين: تحقيق د. احمد محمد نور سيف - ط ١- المدينة المنورة -مكتبة الدار- ١٤٠٨هـ .

٣٣- سنن الترمذي: محمد بن عيسى الترمذي - ط ١- السعودية - طبعة وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - ١٤٢٠هـ .

٣٤- السنن الصغرى: أحمد بن شعيب النسائي- ط ١- السعودية- طبعة وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - ١٤٢٠هـ.

٣٥- سير أعلام النبلاء: شمس الدين الذهبي- تحقيق شعيب الارنؤوط- ط١١- بيروت- مؤسسة الرسالة - ١٤١٧هـ .

٣٦- شرح علل الترمذي: لابن رجب الحنبلي - تحقيق د.نور الدين عتر - ط ١- دمشق- دار الملاح - ١٣٩٨هـ.

٣٧- صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري - ط ٢- السعودية- طبعة وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - ١٤٢٤هـ .

٣٨- صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج القشيري - ط ٢- الرياض- دار السلام - ١٤٢١هـ .

٣٩- فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - ط ٣- القاهرة- المكتبة السلفية - ١٤٠٧هـ .

٤٠- كتاب التمييز: مسلم بن الحجاج القشيري - تحقيق د. عبد القادر مصطفى المحمدي- ط ٢- السعودية - دار ابن الجوزي - ١٤٣١هـ.

٤١- مجموع الفتاوى: شيخ الإسلام ابن تيمية - تحقيق أنور الباز وعامر الجزار- ط٣- دار الوفاء - ١٤٢٦هـ.

٤٢- مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر الرازي- تحقيق يحيى خالد توفيق - ط١- القاهرة - مكتبة الآداب - ١٤١٨هـ.

٤٣- معجم مقاليد العلوم: جلال الدين السيوطي -تحقيق أ.د محمد إبراهيم عبادة - ط١ - القاهرة- مكتبة الآداب - ١٤٢٤هـ.

٤٤- معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكريا - تحقيق عبد السلام محمد هارون - بيروت- دار الفكر- ١٣٩٩هـ.

٤٥- معرفة السنن والآثار: احمد بن الحسين البيهقي - تحقيق د. عبد المعطي قلعجي - ط١- باكستان - جامعة الدراسات الإسلامية - ١٤١١هـ .

٤٦- معرفة علوم الحديث: محمد بن عبد الله الحاكم - تحقيق أحمد بن فارس السلوم- ط١- بيروت- دار ابن حزم - ١٤٢٤هـ.

٤٧- مقدمة ابن الصلاح: تحقيق نور الدين عتر - ط٣- دمشق- دار الفكر- ١٤٢٣هـ.

٤٨- نصب الراية لأحاديث الهداية : محمد بن عبد الله الزيلعي - القاهرة - دار الحديث.

٤٩- توضيح المشتبه: لابن ناصر الدين الدمشقي- تحقيق محمد نعيم العرقسوسي - ط١- بيروت - مؤسسة الرسالة - ١٤١٤هـ.

٥٠- الصارم المنكي في الرد على السبكي: لابن عبد الهادي الحنبلي- تحقيق عقيل ابن محمد المقطري - ط١- بيروت- مؤسسة الريان - ١٤٢٤هـ.

